

## تجليات الفعل الكلامي عند جلال الدين القزويني

أ. ذيب بلخير

جامعة عمار ثلجي - الأغواط (الجزائر)

**Abstract:** this speech is a part of an extensive study in which I put emphasis on the deliberative (pragmatic) principles in the book entitled "Al-idah fi 'ulum al-balaghah" by Imam Jalal al-Din al-Qazwini. As the most prominent aspect of these principles is the Speech Act, I tried to trace the existence of this linguistic phenomenon, its principles, manifestations and premises at the Imam Qazwini as being dealt with in the West focusing on the main aspects of convergence, divergence and contrast.

### مقدمة:

إنّ العلاقة بين التراث العربي والعلوم الحديثة لا تكاد تخفى على أحد وإن اختلفت شدتها بين علم وآخر إلا أنها تبقى موجودة ولو خيطا رفيعا ، ولعل أهم العلوم التي لا زالت تتخبط إلى اليوم في صلتها تلك نجد اللسانيات وقد تناولها العديد من الباحثين والدارسين مثل الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح والدكتور محمد الصغير بناني والدكتور طه عبد الرحمان والدكتور هاشم الطبطبائي والدكتور مسعود صحراوي وغيرهم<sup>1</sup>.

ومن اللسانيات التي وجد لها صلة وثيقة بتراثنا العربي القديم نجد اللسانيات التداولية بجهازها المفاهيمي ومبادئها المختلفة ، من فعل كلامي، ومتضمنات القول، و مبادئ التخاطب، ونظرية الملاءمة ، والحجاج ، والسياق، وغيرها، ويكاد يكون هناك إجماع على هذه الصلة الوثيقة من خلال الدراسات التأصيلية التي قام بها الكثير من الباحثين ، و إن اختلفت التسميات والمصطلحات، لكن يبقى لهم فضل الاكتشاف وعلينا وزر التقصير ، فمتى وصل الغرب إلى نظرية أو علم قلنا هذا العلم أو تلك النظرية موجودة عندنا في كتاب كذا وعند العالم الفلاني ، فأين كنا نحن قبل اكتشافه ؟

و تعتمد التداولية في قوامها على جملة من المفاهيم والمبادئ والأسس كثيرا ما نجدها متداولة هنا وهناك بين علماء هذا العلم ومتعاطيه، ولعل أهم هذه المفاهيم والمبادئ والأسس نجد الفعل الكلامي ، و سنحاول في هذه الأسطر تسليط الضوء عليه و على مدلولاته في ظل التداولية والبلاغة العربية .

### الفعل الكلامي في الدرس الغربي:

حيث يعتبر الفعل الكلامي من أهم المفاهيم التي قامت عليها التداولية و هو يحتل موقعا أساسيا ضمن هذا العلم، ويشكل أساسا و دعامة من دعائم التداولية، و هو مفهوم ظهر في إطار نظرية الأفعال الكلامية التي جاء بها أوستن (1960) و تلميذه سيرل و يعود الفضل في ظهوره إلى الفلسفة التحليلية متمثلة في اتجاه اللغة العادية.

و قد عرّفه الدكتور مسعود صحراوي في كتابه " التداولية عند علماء العرب " بقوله : « فإن الفعل الكلامي يعني التصرف أو العمل الاجتماعي أو المؤسساتي الذي ينجزه الإنسان بالكلام »<sup>2</sup> ، و بالتالي فهو يراد منه الإنجاز الذي يؤديه المتكلم بمجرد تلفظه بملفوظات معينة .

وتعرّفه فرانسواز أرمينكو بأنه: « أفعال ينجزها الإنسان بمجرد التلفظ في سياق مناسب فليس التلفظ بالخطاب فعلاً تصويطياً بل هو فعل لغوي فهناك أعمال لا يمكن إنجازها إلا من خلال اللغة »<sup>3</sup>، ولا تكاد التعاريف الأخرى تخرج عن هذا المفهوم .

و صنف أوستن الجمل إلى وصفية وإنشائية وقبل هذا التصنيف ميز بين ثلاثة أفعال مرتبطة بالقول هي<sup>4</sup> :  
**أ – فعل القول :**

وهو إطلاق الألفاظ على صورة جملة مفيدة ذات بناء نحوي سليم مع تحديد ما لها من معنى ومشار إليه ، وهو يحتوي على المستوى الصوتي والمستوى التركيبي والمستوى الدلالي ، وقد سماها أوستن أفعالاً .  
 فعند قولنا : إنها ستمطر . لا يمكن تفسيره في ظل غياب الإحالات و الإدراك الكافي إذ يمكن تفسيره على أنه إخبار أو أنه تحذير أو أمر بحمل المظلة .

**ب – الفعل المتضمن في القول :**

وهو الفعل الإنجازي الحقيقي إذ أنه عمل ينجز بقول ما، وهو الذي ترمي إليه النظرية ولذلك سمي أوستن الوظائف اللسانية المنطوية تحت هذا الفعل بالقوى الإنجازية ومن أمثلة هذا النوع: الأسئلة أو إجابة الأسئلة أو إصدار تأكيد أو تحذير أو وعد أو أمر، فالفعل الأول مجرد قول شيء، بينما الثاني هو القيام بفعل ضمن قول شيء..

**ج – الفعل الناتج عن القول :**

وهو الفعل المتسبب في نشوء آثار في المشاعر والفكر مثل : الإقناع أو التضييل أو الإرشاد، ويسميه أوستن بالفعل الناتج عن القول، بينما يطلق عليه بعضهم الفعل التأثيري .  
 و يرى الدكتور الجيلالي دلاش أنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام أيضاً ، فعل القول والذي بدوره ينقسم إلى ثلاثة أفعال فرعية : صوتي وتبليغي و خطابي، والفعل الإنشائي، والفعل التأثيري<sup>5</sup> ، وهو نفس التقسيم الذي أشارت له خولة طالب الإبراهيمي غير أنها أضافت تقسيماً آخر وهو الفعل اللغوي والفعل الإنجازي والفعل العلاني<sup>6</sup> ، أما سيرل كما ذكر عنه فهو يقسم الأفعال الكلامية إلى أربعة أقسام<sup>7</sup> :

أ – **فعل القول :** ويتمثل في التلفظ بكلمات هي البنى الصرفية والكلمات والجمل.

ب – **فعل الإسناد :** يسمح بربط الصلة بين المتخاطبين في وجود إحالة مع الإسناد.

ج – **فعل الإنشاء :** ويمثل القصد المعبر عنه في القول .

د – **الفعل التأثيري :** وهو ممثل بما يتم انجازه في الواقع.

وقسمها الدكتور مسعود صحراوي في دراسته للأفعال الكلامية المنبثقة عن الإنشاء عند الأصوليين خصوصاً فيما تعلق بالأمر والنهي ، فذكر ما ذهب إليه الشيرازي في تعريفه للأمر وهو « استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه »<sup>8</sup>، وعلى أن النهي هو « استدعاء الترك بالقول ممن هو دونه على سبيل الوجوب »<sup>9</sup> ، وقد أشار إلى أن هذا

المصطلح ظهر عند السكاكي<sup>10</sup> كما هو عند المعاصرين خصوصا في الصنف الثاني من الأفعال الكلامية وهو الفعل المتضمن في القول .

ونظرا للاختلاف الكبير الذي يراه الدكتور مسعود صحراوي فإنه أشار إلى نوع رابع من الأفعال الكلامية وهو الفعل المستدعي بالقول وهو نفس ما أشار إليه الباحث التونسي خالد ميلاد ، وعليه فالفعل الكلامي عندهما هو متكون من : فعل القول ، والفعل المستدعي بالقول ، والفعل المتضمن في القول ، والفعل الناتج عن القول<sup>11</sup>، كما نجد الدكتور طه عبد الرحمان يسميها الفعل الكلامي و التكلمي و التكليمي<sup>12</sup>.

#### — تقسيم أوستن للأفعال الكلامية :

اعتمد أوستن في تقسيمه على أخذ ألفاظ الأفعال ذات الصيغة المخصوصة والتي ستمثل عليها الإنشائيات وهي صيغة المضارع المعلوم للمتكلم المفرد والعودة إلى الفهم اللغوي الخالص من خلال القاموس اللغوي لفهم المراد منها ووضع قاعدة : (أن يقال كذا يعني أن يفعل كذا) وقد أحصى أوستن الأفعال الكلامية التالية<sup>13</sup> :

أ — **الحكميات (verdictives)** : وهي إطلاق أحكام على واقع معين أو قيمة مما يصعب القطع به ومنها : برأ، قيم ، حكم ، حسب ، وصف ، حل ، صنف ، أرخ ، فسر ...

ب — **الأمرات (exercitife)** : وهي التي تقوم على استعمال السلطة أو الحق أو القوة مثل : عين، أقال، أمر ، أنهى ، استقال ... ، ويسمى البعض بالإنفاذيات أو التمرسية .

ج — **الوعديات (commissives)** : وهي التي تدل على الالتزام بفعل ما مثل : وعد ، نذر ، أقسم ، راهن ،... وتسمى التكليف .

د — **السلوكيات (behabitives)** : وهي التي تدل على إظهار مشاعر نفسية اتجاه الآخرين مثل : شعر، هنا ، عزى ، انتقد ، ...

هـ — **التبيينيات (expositives)** : وهي التي تتعلق بالمناقشة أو المحادثة مثل : وصف ، شرح ، أجب ، أثبت... وتسمى العرضية.

وبملاحظة هذه الأفعال وتصنيفها نجد أن أوستن لا يذكر الأفعال بصيغة مصدر ، ولكنه يذكرها بشكل صيغ متصرفة، كما يلاحظ أن هناك خلط وضرب وتداخل بين هذه الأصناف ، فقد يوجد الفعل في أكثر من صنف.

#### — تصور سيرل وفاندرفاكن<sup>14</sup> :

ينتمي سيرل إلى تيار فلسفة العقل ، ويرى أن هناك تماثلا بين البنى العقلية و البنى اللغوية ، إذن فهناك تماثل بين بنية الأفعال الكلامية وحالات القصديّة ، وهي تمثيل صادق و واقعي لها .

ونظريته في الحقيقة هي امتداد لما جاء به أوستن، كما قدم عملا مشتركا مع فاندرفاكن ، وقد أضاف كلمة القوة إلى الإنجازية ، ونتج ما يعرف بالحمولة الدلالية المودعة في هذا القول ، فنجد مثلا استفهاما يحمل قوة الإنكار ، و يقترح بعض المصطلحات منها :

— **الفعل القضوي** : ونتج عنه المحتوى القضوي هو الحمولة الدلالية المباشرة التي يحملها الملفوظ ، و فعل القوة وهو ما يعبر عن الطاقة الإنجازية المودعة في الجملة وعند سيرل العبارة بالقوة الإنجازية المودعة.

### — أقسام أو أجزاء الفعل الكلامي :

وقد توصل سيرل و فاندرفاكن في كتابهما " أسس منطق متضمنات القول " إلى أجزائه و رأى سيرل أنها كالتالي :

**أ — الغرض الإنجازي أو الغرض المتضمن في القول :** وهو كل ما يهدف إليه الفعل الإنجازي فلكل صنف له غرض أو هدف ذاتي فمثلا الوعود لها غرض إلزام المتكلم نفسه، وهو أهم أجزاء القوة المتضمنة في القول، وكونه ذاتي من حيث أن أداء ناجحا لفعل من ذلك النمط يحقق ذلك الغرض بالضرورة وأن تحقيقه إياه هو كونه فعلا من ذلك النمط<sup>15</sup> .

**ب — درجة الشدة :** يلاحظ أن أفعالا متضمنة في القول تحقق نفس الغرض لكن بدرجات شدة مختلفة ومتفاوتة فمثلا : قولك : أنا أطلب منك أن تعمل كذا ، هو أقل شدة من قولك : أنا أصرّ عليك أن تعمل كذا . وهذا مما دعى إلى تصنيف هذه القوى بحسب درجة الشدة وقد يساعد اختلاف درجات الشدة بين قوى لها نفس الأغراض في تصنيف الأفعال الكلامية<sup>16</sup> .

**ج — نمط الإنجاز :** وهو عبارة عن مجموعة الظروف الخاصة المصاحبة للفعل لكلامي وهي متعلقة بالمتكلم والمستمع ، فبعض الأفعال تتطلب طريقة خاصة أو مجموعة من الظروف بها تحقق هذه الأفعال أغراضها ، فالمتكلم الذي يصدر أمرا من موقع سلطة ، غير المتكلم الذي يصدر أمرا وهو ليس له هذا الموقع ، فنمط الإنجاز مختلف لاختلاف موقع المتكلم<sup>17</sup> .

**د — شرط الصدق أو الصراحة :** ويراد به التطابق الحاصل أو الذي لا بد أن يحصل بين الكلام وجملته النوايا والاعتقادات الملائمة له<sup>18</sup> . فإذا لم يتلبس القول نية صادقة أو رغبة حقيقة أو اعتقاد سابق بمضمونه، فقد تعثرت القوة التي ضمنها وانتفت هويته الإنجازية، و مما يلاحظ على هذا الشرط أنه<sup>19</sup> من الممكن أن يعبر المتكلم عن حالة نفسية لا ينطوي عليها، ويمكن حل إشكال مور به، و التعبير عن حالة نفسية ضمن إنشاء متضمن في القول قد يلزم المتكلم بحمل حالة نفسية لم يعبر عنها صراحة، ولفظ "يعبر" مجمل على نحو مضلل فقد يراد به تعبير المتكلم عن قضية وقد يراد به تعبير المتكلم عن مشاعره .

**هـ — شروط المحتوى القضوي :** بعد أن استبدل تحليل أوستن (فعل القول / الفعل المتضمن في القول) بتحليله (الفعل القضوي / الفعل المتضمن في القول ) ، حيث يرى أن القوة هي الأمر الإضافي في الفعل المتضمن في القول ، و تبنى سيرل تعبيراً صوريا هو: ق (ض) ، للتعبير عن الفعل المتضمن في القول وإذ كثيرا ما تحدد القوة شروطا للقضية التي يمكن أن ترتبط بها في فعل واحد فنحن لا نعد إلا بشيء هو فعل مستقبلي لنا على خلاف الإخبار فالوعد قوة تتطلب شروطا لا يتطلبها الإخبار<sup>20</sup> ، فشروط المحتوى القضوي هي شروط تتطلبها القوة لأيّة قضية يراد بها أن ترتبط بتلك القوة في فعل واحد .

**و — الشروط المعدة :** و هي الشرط اللازم تحققها ليكون الفعل صحيحا ، أي ناجحا غير فاسد ، فقد يكون الوعد ناجحا ويحقق غرضه ، ومع ذلك لا يكون صحيحا بل فاسدا ، فحين يَعدُ بفعل لم يكن في صالح المخاطب فهو فاسد من جهة ، ويؤكد سيرل و فاندرفاكن أن هذه المفترضات ليست حالة نفسية للمتكلم والمخاطب بل هي أمور واقعية يكون لها انعكاس على نفسيهما<sup>21</sup> .

ن - **اتجاهات المطابقة**: ويراد بها الوجهة التي ترتبط بها اللغة مع العالم أو الأنحاء التي يرتبط بها المحتوى القضوي مع الواقع الخارج عن اللغة وهي أربع اتجاهات<sup>22</sup>:

- **اتجاه المطابقة من اللغة إلى العالم**: وذلك بإنشاء فعل كلامي يطابق الواقع الخارجي كالتأكيد و الإنكار والوصف و المسؤول عن المطابقة فيه المتكلم و هو شبيه بالأسلوب الخبري وهو خاص بالتقريريات ( تطابق المحتوى القضوي مع واقعة مستقلة في العالم) ، ورمزه (↑) .

- **اتجاه المطابقة من العالم إلى اللغة**: يتحقق بتغيير العالم حتى يطابق اللغة كالوعد و الأمر والقسم والمسؤولية مشتركة بين المتكلم والمخاطب أو هي مسؤولية المتكلم ، ورمزه (↓) .

- **اتجاه المطابقة المزدوج**: وفيه يتحد القول والعالم كالاستقالة و الإقالة ويرى سيرل أن المسؤولية مشتركة بين المتكلم والمخاطب ، ورمزه (↕) .

- **اتجاه المطابقة الفارغ**: وفيه لا يراد من أيهما مطابقة الآخر كالتعابيريات أو البوحيات مثل الشكر والتهنئة والتعزية، ورمزه (∅) .

- **تصنيف سيرل**:

نظرا لخصوصيات معينة في الوعدييات رأى سيرل أن يكون هذا الفعل هو الفعل الكلامي النموذجي الذي جعله مطلقا في تصنيف الأفعال الكلامية وقد وضع الأصناف الخمسة التالية<sup>23</sup>:

- **التقريريات**: وغرضها التقرير ، وشرطها المعد هو امتلاك الأسس الأخلاقية والقانونية التي تؤيد صحة محتواها وتعتبر عن الاعتقاد واتجاه المطابقة فيها من القول إلى العالم .

- **الوعدييات**: وغرضها الوعد ، ويعني إلزام المتكلم نفسه بأداء وعد ما ، وشرطها قدرة المتكلم على أداء ما يلزم به نفسه واتجاه المطابقة فيها من الواقع إلى اللغة .

- **الإيقاعيات**: وغرضها إحداث أو خلق تغيير في العالم حتى يطابق المحتوى القضوي ، وتستند إلى مؤسسة غير لغوية وليس لها شرط خاص ، وهي تعتبر عن الاعتقاد وتمتاز بكون جميع الإيقاعيات الصحيحة تحمل محتوى قضوي صادق واتجاه المطابقة فيها مزدوج .

- **الأمريات**: وغرضها حمل المخاطب على أداء شيء ما أو الكف عنه ، وشرطها التعبير عن فعل مستقل للمخاطب وقدرة المخاطب على أداء المطلوب منه، وتعتبر عن الإرادة والرغبة واتجاه المطابقة فيها من الواقع إلى اللغة.

- **التعابيريات**: وغرضها التعبير عن المشاعر اتجاه الآخرين ، وليس ثمة شرط لها، وإن كان تحقق المحتوى القضوي سلفا ، وتعتبر عن الحالة النفسية اتجاه الواقع ، و الأصل فيها ألا تكون هناك مطابقة.

- **الصيغة النموذجية للأفعال الكلامية**:

قدم سيرل و فاندرفاكن فيما بعد الصيغة النموذجية للأفعال الكلامية<sup>24</sup> وهي :

أ - **الأفعال الكلامية المباشرة**: و هي التي حملت معناها الأصلي دون الحاجة إلى قرائن سياقية ، و يكون متى كان هناك تطابق بين معنى الجملة والمعنى الذي يقصده المتكلم وما يفهمه المخاطب، فالمتكلم متى أراد بالضبط وبصفة حرفية ما قاله كان الفعل اللغوي المتحقق مباشرا.

ب - **الأفعال الكلامية غير المباشرة:** وهي التي صرفت عن معناها الأصلي إلى معنى آخر يفهم بمجموعة من القرائن السياقية وغيرها و يكون فيه الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يستند إليه المتكلم في قوله فهو أراد خلاف ما يفهم من ظاهر اللفظ وبلغ أكثر مما قال و مما سمع ، فيكون حينئذ الفعل اللغوي المتحقق غير مباشر مثل : هل تستطيع أن تتاولني الملح ؟

يتضمن هذا القول أداة الاستفهام " هل " التي تستعمل للتصديق فتكون الإجابة : بنعم أو لا ، إلا أن هذا المقام لا يراد به حقيقة الاستفهام ، وعلى المخاطب أن يدرك ذلك و يناول السائل الملح ، فهو لا يستفهم عن قدرته واستطاعته و إنما يلتبس منه هنا القيام بالفعل ، وعند سيرل فالتكلم أراد الالتماس و توسل إليه بالاستفهام وهذا يتضمن :

- الإلتماس : كفعل أولي مقصود بدلالة غير حرفية.

- الإستفهام : كفعل ثانوي غير مقصود بدلالة حرفية.

كان سيرل يبحث عن ظاهرة التواصل بواسطة الأفعال غير المباشرة لذلك حدد نسفا من عشر مراحل للاستدلال اللغوي<sup>25</sup>.

على الرغم من الثراء المفاهيمي الذي توصل إليه سيرل و أنجزه إلا أنه تعرض إلى النقد من أجل المراجعة والتعديل، خاصة في اتجاهات المطابقة وتحديد وحصره لعدد الأفعال في خمسة أفعال ، كما بناها على أساس مبدأ اتجاه المطابقة ، وبالتالي فنظرية الأفعال الكلامية ليست نظرية كاملة.

- **الفعل الكلامي في البلاغة العربية:**

ذكر الدكتور مسعود صحراوي أن ظاهرة الأفعال تندرج ضمن علم المعاني وأنها تحديدا ضمن الظاهرة الأسلوبية "الخبر والإنشاء" وما تعلق بها<sup>26</sup>.

وعلم المعاني كما ذكر القزويني في كتابه : «هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال»<sup>27</sup>، وذكر تعريفا آخر متعلقا بما ذكره السكاكي : « علم المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضيه الحال ذكره »<sup>28</sup>.

وعادة ما يرتكز علماء العرب على مبدأ الإفادة ، وأكثر هؤلاء العلماء اهتماما بالظاهرة نجد علماء البلاغة والنحو ، حيث يركزون على الإسناد ومنه أحوال الإسناد الخبري و أحوال المسند إليه والمسند وما تعلق بهما في إطار الجملة ، مستبعدين الألفاظ المفردة ، واشترطوا لذلك أن تحصل الفائدة لدى المخاطب ، ونصوا على رفض ما ينافي ذلك<sup>29</sup>.

و هو قريب جدا مما يدعو إليه الكثير من علماء التداولية اليوم، فهم لا يدرسون الألفاظ وخصوصا الأفعال الكلامية بمعزل عن سياقها الكلامي والحالي، أو دراستها بعيدا عن أغراض المتكلم ومقاصده.

ولا نريد الخوض في الخبر والإنشاء وما لهما من تقسيمات ومعايير في تحديدهما وما بينهما من فروق وكيف ظهرت هذه المصطلحات فقد فصل فيهما الدكتور مسعود صحراوي وبين كيف تطورت هذه المصطلحات<sup>30</sup>، وإنما نريد الوصول إلى مواطن الأفعال الكلامية في هذين البابين في كتاب "الإيضاح في علوم البلاغة".

إذ يرى القزويني في ذلك أن : « الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج، الأول الخبر والثاني الإنشاء»<sup>31</sup>، ولعلماء العربية آراء مختلفة في معايير التفريق بين الخبر والإنشاء وتقسيماتها بين الواقع والاعتقاد .

وقد رأينا أن أوستن فرق بين ثلاثة أفعال هي المركبة للفعل الكلامي ، وهي فعل القول والفعل المتضمن للقول والفعل التأثيري ، ويمكن تحقيقها في الخبر والإنشاء من خلال اللغة (صورة الألفاظ) ونمط سرد تلك الألفاظ (إخبار ، إنشاء) والغرض من ذلك ، أما الأول فهو فعل القول ، والثاني فهو الفعل المتضمن في القول وأما الثالث فهو الفعل الناتج عن القول.

وقد وردت في أحوال الإسناد الخبري أحوال المسند والمسند إليه بأوجهها المختلفة في أغراض الحذف والذكر والتعريف والتكثير والتوابع والتقديم والتأخير ، وفي أحوال متعلقات الفعل وفي القصر وفي الإنشاء (التمني ، الاستفهام، الأمر، النهي، النداء، ...) ، وسنحاول تقديم أمثلة حول ذلك.

فنجذ القزويني يذكر في أحوال المسند إليه في أغراض حذفه<sup>32</sup> قول الشاعر<sup>33</sup>:

قال لي : كيف أنت ؟ قلت : عليل سهر دائم وحزن طويل

وعند تحليلها وفق النمط البلاغي نجد :

القول : قال لي : كيف أنت ؟ قلت : عليل سهر دائم وحزن طويل

الغرض : إظهار الحالة السيئة.

بينما وفق ظاهرة الأفعال الكلامية في الدرس التداولي نجد فعل القول متمثلاً في تلك المفردات التي تنتمي إلى معجم معين وتخضع لقواعد نحوية وصرفية وتركيبية وصوتية معينة (البيت)، وفي استعمالها نجد المفاهيم والمعاني ، أما الفعل الإنجازي فهو إخبار بحاله وما يعاني منه ، وأما الفعل التأثيري فهو محاولة إقناعه بحاله الرثة والسيئة التي آل إليها ، فحذف المسند إليه والذي تقديره : "أنا عليل" ، وحالي سهر".

ومثله نجده في التعريف بالموصولية في قوله تعالى: «فغشيه من اليم ما غشيه» «طه، الآية: 78»، فقد أشار القزويني إلى أن هذا من التفخيم<sup>34</sup>، فوفق الأفعال الكلامية هو فعل قولي متمثل في الآية وفعل إنجازي متمثل في الإخبار وفعل تأثيري هو التعظيم والتفخيم والاستغراق، ومن الذكر نجد قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: «هي عصاي» «طه ، الآية : 18»، وفعلها الإنجازي هو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب ، حيث إنه زاد على الجواب.

و أمثله كثيرة في هذا الباب وهي تتعلق بهذه الأغراض ، فنجد في تقديم المسند قوله تعالى : « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » « الصافات ، الآية : 47»، فنجد غرضها البلاغي أو فعلها الإنجازي هو تخصيص المسند بالمسند إليه ، فهي بخلاف خمور الدنيا فإنها تغتال العقول ، ولهذا قدم المسند<sup>35</sup> .

وهناك أمثلة كثيرة واردة في الكتاب كلها تصب في هذا النحو، ويمكن تخريجها بنفس الطريقة، وقد تنبه لها العرب منذ القدم ومنهم القزويني في كتابه " الإيضاح في علوم البلاغة "، وإن لم تكن بنفس المصطلحات لكنها بنفس طريقة تحليل العبارات و الوصول على محتواها اللغوي و المقاصدي و الإنجازي من خلال الجانب الصوري للغة والجانب الدلالي للعبارة و الجانب الغرضي البلاغي لها.

ومن الأساليب التي تجلت فيها مبادئ الأفعال الكلامية نجد الإنشاء ، و سنأخذ أمثلة لتحقيق ذلك ومنها خروج أدوات الاستفهام عن وضعها بحسب ما يناسب المقام<sup>36</sup> ، ومنها في قوله تعالى : « حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله » « البقرة ، الآية : 214 » ، ففعل القول هو تلك الألفاظ و الأصوات التي تضمنتها الآية ، والفعل المتضمن في القول هو الاستفهام بمتى ، والفعل التأثيري هو استظهار الاستبطاء ومحاولة التعجيز .

وقد ذكر الإمام القزويني<sup>37</sup> ما ذهب إليه السكاكي<sup>38</sup> و الشيخ عبد القاهر الجرجاني<sup>39</sup> في قوله تعالى : « أنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم » « الأنبياء ، الآية : 62 » ، فهم يريدون أن يقر لهم بأنه هو من فعل هذا ، وليس الإقرار بكسر الأصنام وهو الفعل الإنجازي ، و إن لم يوجد في السياق ما يدل على أنهم قد علموا بأنه عليه السلام هو من كسر الأصنام ، ولعل جوابه فيه إشارة<sup>40</sup> : « بل فعله كبيرهم هذا » « الأنبياء ، الآية : 63 » ، ويبرز الإنكار كفعل إنجازي واضح ، يسعى المتكلم إلى تحقيقه من خلال الاستفهام ، أو نجده في قوله تعالى : « أغير الله تدعون » « الأنعام ، الآية : 40 » ، وقوله : « أبشرا منّا واحدا ننبعه » « القمر ، الآية : 24 » .

وقول جرير<sup>41</sup> :

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

فهناك حمولة دلالية و إنجازية في الاستفهام بالهمزة ، وفعل تأثيري هو التقرير بما دخله النفي ، وإن كان في ظاهره يفيد الإنكار .

وغير بعيد عن هذا نجد جانبا مما أشار إليه سيرل في تصنيفه للفعل الكلامي ، وهو الفعل الكلامي المباشر و الفعل الكلامي غير المباشر ، فالفعل الكلامي المباشر هو كل فعل كلامي صريح في الدلالة على الغرض من الكلام إخبارا أو طلبا ، وهي أفعال تدل عليها صيغ الجمل و أساليب التعبير الظاهرة ، وتتجزأ هذه الأفعال بقوة إنجازية حرفية متضمنة في صيغ الجمل<sup>42</sup> ، وهي تقابل عندنا الغرض الأصلي أو المعنى الحرفي أو الحقيقة ، كقولنا : زيد قائم لمن لا يعلم أنه قائم ، والقصد إفادة المخاطب ، و زيد عندك ، لمن زيد عنده و لا يعلم أنك تعلم ذلك<sup>43</sup> .

أما الفعل الكلامي غير المباشر فهو فعل كلامي مشتق من الفعل الكلامي المباشر ، وناتج عن استعمال الأساليب والعبارة للدلالة على غير ظاهرها ، ولها قوة إنجازية مستلزمة ، وهي تقابل عندنا الغرض البلاغي أو المعنى المستلزم أو المجاز ، كقوله تعالى : « و أمطرننا عليهم مطرا » « النمل ، الآية : 58 » ، فإنه ليس بصدد الإخبار ، و إنما لبيان نوع المطر العجيب الذي ابتلاههم به ، ويقصد به الحجارة<sup>44</sup> .

وكالتمني في قول الشاعر : « ليت الشباب يعود يوما » فهو لا يشترط فيه الإمكان ، وكقولهم : « هل لي من شفيع » ، فهو استفهام الغرض منه التمني لإبراز المتمنى في صورة الممكن ، مع علمه أنه لا شفيع له فيه<sup>45</sup> .

ومن الشيء العجيب ما ذهب إليه أوستن و سيرل في تصنيفاتهم للفعل الكلامي إلى خمسة أصناف ، وهو ما يتداخل كلية مع ما ذهب إليه بلاغيونا في تحديداتهم للخبر والإنشاء ، وقد فصل في ذلك الدكتور مسعود صحرأوي والدكتور طالب سيد هاشم الطببائي في مؤلفيهما المذكورين سابقا .

فالخطيب القزويني أفرد بابين منفصلين : القول في الإسناد الخبري والقول في الإنشاء ، وقد صنف تحت باب الإنشاء كل ما لم يكن خبرا .



ذكر القزويني أن انحصار الخبر في الصادق والكاذب مختلف عليه، حيث يرى الجمهور أنه منحصر فيهما وعليه التعويل ، ثم ظهر الاختلاف فرأى الأغلبية أن صدقه مطابقة حكمه للواقع، وأن كذبه عدم مطابقة حكمه له، ورأى البعض أن صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صواباً كان أو خطأ، و كذبه عدم مطابقة حكمه له.<sup>46</sup> وأورد لذلك حجتين: الأولى أن من اعتقد أمراً وأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب و لكنه أخطأ، وأورد رواية عائشة رضي الله عنها حيث قالت فيمن شأنه كذلك : ما كذب ولكنه وهم<sup>47</sup>. وردّ بأن المنفي تعمّد الكذب لا الكذب ، والدليل تكذيب الكافر ، كاليهودي إذا قال « الإسلام باطل »، وتصديقه إذا قال: « الإسلام حق » ، فقولها: ما كذب ، متأول بما كذب عمداً<sup>48</sup> .

والثانية قوله تعالى : «والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون» « المنافقون ، الآية 01»، كذبهم في قولهم : «إنك لرسول الله « المنافقون ، الآية 01»، وإن كان مطابقاً للواقع لأنهم لم يعتقدوه.

و أجيبَ عن هذا بوجوه :أن المعنى نشهد شهادة و اطأت فيها قلوبنا ألسنتنا ، كما يترجم عنه "أن" و"اللام" وكون الجملة اسمية في قوله: «إنك لرسول الله» «المنافقون ، الآية 01»،، فالتكذيب في قوله نشهد و ادعائهم فيه المواطأة ، لا في قولهم «إنك لرسول الله»، ثم إن التكذيب في تسميتهم إخبارهم شهادة ، لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة ، وإن المعنى "لكاذبون" في قولهم "إنك لرسول الله" عند أنفسهم لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه المخبر عنه<sup>49</sup>.

وأورد القزويني رأي الجاحظ الذي يرفض انحصار الخبر في القسمين ، و زعم أنه ثلاثة أقسام صادق وكاذب و غير صادق ولا كاذب ، لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه ، و إما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه ، فالأول أي المطابق مع الاعتقاد هو الصادق ، والثالث أي غير المطابق مع عدم الاعتقاد هو الكاذب، والثاني والرابع أي المطابق مع عدم الاعتقاد و غير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما ليس بصادق ولا كاذب<sup>50</sup>.

فالصادق عند الجاحظ هو مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده ، والكذب عدم مطابقته ، وغيرهما ضربان: مطابقته مع عدم اعتقاده ، و عدم مطابقته مع عدم اعتقاده ، واحتج بقوله تعالى : « افترى على الله كذباً أم به جنة » « سبأ ، الآية : 08»، فهم حصروا ادعاء النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون ، بمعنى امتناع الخلو ، وليس إخباره حال الجنون كذباً ، لجعلهم الافتراء في مقابلته ، ولا صدقاً لأنهم لم يعتقدوا صدقه، فثبت أنه من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب<sup>51</sup>.

وأجيبَ بأن الافتراء هو الكذب عن عمد ، فهو نوع من الكذب، فلا يتمتع أن يكون الإخبار حال الجنون كذباً أيضاً ، لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد، فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقاً ، والمعنى : "افترى أم لم يفتر" ، وعبر عن الثاني بقوله : " أم به جنة " لأن المجنون لا افتراء له<sup>52</sup>.

وأما بمعايير ومقاييس سيرل فيكون الخبر مندرجا ضمن صنف التقريريات بمصطلحاته، والغرض المتضمن في القول لها هو التقرير ، و بمعنى آخر هو إدراج مسؤولية المتكلم عن صحة ما يتلفظ به ، و شرطها امتلاك الأسس الأخلاقية والقانونية التي تؤيد صحة محتواها<sup>53</sup>.

وأما الإنشاء فهو مندرج ضمن الأصناف الكلامية الأخرى، التي بحثها سيرل كالأمريات و الإيقاعيات و البوحيات ، غير أن الخطيب القزويني يرى أن : « الإنشاء ضربان : طلب و غير الطلب، والطلب يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب ، لامتناع تحصيل الحاصل »<sup>54</sup>.

والطلب عند القزويني يشمل الإنشاء الطلبي وحده دون غير الطلبي على خلاف السكاكي<sup>55</sup> ، وقد أشار القزويني في هذا الباب إلى التمني والاستفهام والأمر والنهي والعرض والنداء. وبالمقارنة نجد أن صنف الأوامر عند سيرل يقابله (الأمر والنهي والاستفهام) و البوحيات يقابله التمني، و التقريريات يقابلها الخبر .

— **درجة الشدة** : ولم نجد لها مقابلا مناسباً كأضرب الخبر ، وفيها يقول القزويني : « و إذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة ، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم ، كقوله: جاء زيد وعمرو ذاهب ، فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً ، و إن كان متصوراً لطرفيه متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالبا له حسن توقيته بمؤكد ، كقولك : لزيد عارف ، وإن زيدا عارف ، وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار ، فنقول: إنني صادق ، وإنني لصادق ، لمن يبالغ في إنكاره »<sup>56</sup>.

ويؤيد ذلك جواب أبو العباس للكندي<sup>57</sup> عن قوله: « إنني أجد في كلام العرب حشوا ، يقولون : عبد الله قائم ، و إن عبد الله قائم ، و إن عبد الله لقائم والمعنى واحد » ، بأن قال: « بل المعاني مختلفة فعبد الله قائم إخبار عن قيامه، وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر »<sup>58</sup>.

ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً ، والثاني طلبياً ، والثالث إنكارياً ، و لا شك أن المبرد لم يغفل حال المتكلم و مقصده في هكذا موضع ، كما يرى سيرل الفرق يكمن في درجة الشدة في تحقيق الغرض المتضمن في القول ، فهي تتشابه في الغرض وتختلف في الشدة ، وتتفاوت في الانجاز ، بينما عندنا تتفاوت في درجة وشدة القبول والتردد في ذلك.

— **نمط الانجاز** : ويظهر ويتجلى في معاني الأمر وهي النظر إلى حال المتكلم ومنزلته فنجد : الاستعلاء والدعاء والالتماس والتعجيز ، وفيها يقول القزويني : « إنها أعني صيغة الأمر قد تستعمل في غير طلب الفعل بحسب مناسبة المقام »<sup>59</sup>.

فالاستعلاء نحو : ليحضر زيد ، وأكرم عمرا و رويد بكرا، وهو طلب الفعل استعلاء لتبادر عند سماعها إلى ذلك ، حيث يكون الأمر أعلى منزلة من المأمور ، ويسمى الإلزام أيضا ، والدعاء إذا استعمل في طلب الفعل على سبيل التضرع ، وفيه يكون الأمر أقل منزلة من المأمور ، نحو قوله تعالى: « رب اغفر لي ولوالدي » « نوح ، الآية: 28 ».

أما الالتماس فيكون فيه الأمر يساوي المأمور في الرتبة نحو : " افعل " ، وهنا نجد أيضا منحى آخر من مناحي التداولية وهو مراعاة علاقة المتكلم بالمخاطب، وسماها سيرل أيضا الشروط المعدّة ، وقد سماها أمرا أو طلبا أو اقتراحا أو رجاء بحسب علاقة المتكلم بالمخاطب.

— اتجاهات المطابقة :وهي عند سيرل أربعة اتجاهات :من اللغة إلى العالم، ومن العالم إلى اللغة ،والمزدوج والفارغ، وهو يشبه إلى حد ما وجه حصر الكلام في الخبر والإنشاء ، إذ تحديد ذلك يكمن في مدى تطابق نسبته مع خارج لها من عدمه .

ويتجلى ذلك أيضا في الإسناد الحقيقي العقلي والمجازي العقلي، حيث يقول القزويني : « أما الحقيقة فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو عليه عند المتكلم في الظاهر »<sup>60</sup>، والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل ، وقولنا في الظاهر ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع و ما لا يطابقه ، وقد جعلها أربعة أضرب<sup>61</sup> : — ما يطابق الواقع واعتقاده نحو : أنبت الله البقل .

— ما يطابق الواقع دون اعتقاده نحو : خالق الأفعال كلها هو الله .

— ما يطابق اعتقاده دون الواقع نحو : شفى الطبيب المريض .

— ما لا يطابق شيئا منه نحو : الأقوال الكاذبة التي يكون قائلها عالما بحالها دون المخاطب .

### الإحالات :

<sup>1</sup> — يمكن العودة إلى مساهماتهم في المراجع التالية : مجلة اللسانيات ، مجلة اللسان العربي،المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة ، اللسان والميزان ، نظرية الأفعال الكلامية ، التداولية عند العلماء العرب .

<sup>2</sup> — د. مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب : دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، دار التنوير للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1 ، 2008، ص 08.

<sup>3</sup> — فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، تر : د. سعيد علوش ، مركز الانماء القومي ، ص 60 ، 61.

<sup>4</sup> — طالب سيد هاشم الطبطبائي،نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب،مطبوعات جامعة الكويت،1994،ص10، 11.

— J.L.Austin. how to do things with words.oxford university press .1962. pp 101-107

— د. مسعود صحراوي ،التداولية عند العلماء العرب ، ص 55، 56.

— آن رويول و جاك موشلار ، التداولية اليوم ، تر: د.سيف الدين دغفوس ، د. محمد الشيباني ، دار الطليعة للنشر والطباعة ، بيروت ، ط1، 2003 ، ص 267.

<sup>5</sup> — د. الجيلالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ت. محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، 1992، ص 24.

<sup>6</sup> — د. خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، ط2 ، 2006، ص 162.

<sup>7</sup> — المرجع نفسه ، ص 163.

— د. الجيلالي دلاش ، مدخل إلى التداولية ، ص 25.

— آن رويول و جاك موشلار ، التداولية اليوم ، ص 267.

<sup>8</sup> — الشيرازي أبو إسحاق إبراهيم ، شرح اللمع ،دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط1 ، 1988، ج 1 ، ص 191.

<sup>9</sup> — المرجع نفسه ، ص 91.

<sup>10</sup> — السكاكي ، مفتاح العلوم ،تح : د. عبد الحميد الهنداوي ،دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط 1 ، 2000 ، ص 429، وقد أطلق عليهما مصطلح : استدعاء المطلوب و عدم الاستدعاء له.

<sup>11</sup> — د. مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ص 185 ، 186.

<sup>12</sup> — د. طه عبد الرحمان ، التواصل والحجاج ،مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1994، ص 11.

<sup>13</sup> — طالب سيد هاشم الطبطبائي ، نظرية الأفعال الكلامية ، ص 10.

— J.L.Austin. how to do things with words .p 151-152.

- د. الجبالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 25.
- فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ص 62 ، 63.
- <sup>14</sup> — طالب سيد هاشم الطبطبائي ، نظرية الأفعال الكلامية ، ص 13 ، 14 ، 15.
- آن روبول و جاك موشلار ، التداولية اليوم ، ص 33 ، 34.
- <sup>15</sup> — المرجع السابق ، ص 17.
- <sup>16</sup> — المرجع نفسه ، ص 17 ، 18 ، 24.
- <sup>17</sup> — المرجع نفسه ، ص 18.
- <sup>18</sup> — المرجع نفسه ، ص 22.
- <sup>19</sup> — المرجع نفسه ، ص 22 ، 23.
- <sup>20</sup> — المرجع نفسه ، ص 19.
- <sup>21</sup> — المرجع نفسه ، ص 20 ، 21.
- <sup>22</sup> — المرجع نفسه ، ص 29.
- فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ص 66 ، 67 ، 68.
- <sup>23</sup> — المرجع نفسه ، ص 66 ، 67 ، 68.
- طالب سيد هاشم الطبطبائي ، نظرية الأفعال الكلامية ، ص 30 ، 31 ، 32.
- <sup>24</sup> — خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات ، ص 165.
- فرانسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ص 71 ، 72.
- آن روبول و جاك موشلار ، التداولية اليوم ، ص 58 ، 267 ، 268 .
- الجبالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 27 ، 29.
- <sup>25</sup> — آن روبول و جاك موشلار ، التداولية اليوم ، ص 267.
- <sup>26</sup> — د. مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ص 74 .
- <sup>27</sup> — الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، دار الجيل بيروت ، د ط ، دت ، ص 37.
- <sup>28</sup> — السكاكي ، مفتاح العلوم ، تح : د. عبد الحميد الهنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 2000 ، ص 247.
- القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 9 ، 10.
- <sup>29</sup> — ابن جني ، الخصائص ، تح: محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، 1952 ، ج 1 ، ص 17 ، 18.
- <sup>30</sup> — د. مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ص 83 وما بعدها.
- <sup>31</sup> — القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 10.
- <sup>32</sup> — المصدر نفسه ، ص 22 .
- <sup>33</sup> — البيت غير منسوب
- <sup>34</sup> — القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 24.
- <sup>35</sup> — المصدر نفسه ، ص 60.
- <sup>36</sup> — المصدر نفسه ، ص 81.
- <sup>37</sup> — المصدر نفسه ، ص 81 ، 82.
- <sup>38</sup> — السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 426.
- <sup>39</sup> — عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تح: محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 5 ، 2004 ، ص 113.
- <sup>40</sup> — الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 113.
- القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 83.

- <sup>41</sup> — جرير ، الديوان ، دار بيروت للطباعة والنشر ، 1986، ص 77.
- <sup>42</sup> — آن روبول و جاك موشلار ، التداولية اليوم، ص 183 وما بعدها .
- فرنسواز أرمينكو ، المقاربة التداولية ، ص 56، 57.
- <sup>43</sup> — القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 13.
- <sup>44</sup> — المصدر نفسه ، ص 30.
- <sup>45</sup> — المصدر نفسه ، ص 78.
- <sup>46</sup> — المصدر نفسه ، ص 10.
- <sup>47</sup> — المصدر نفسه ، ص 11.
- <sup>48</sup> — المصدر نفسه ، ص 11.
- <sup>49</sup> — المصدر نفسه ، ص 11.
- <sup>50</sup> — المصدر نفسه ، ص 11.
- الجاحظ ، الرسائل الكلامية ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، 1987، ص 127 وما بعدها.
- البابرتي ، شرح التلخيص ،تح: محمد مصطفى رمضان صوفية ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1983، ص 166.
- التفتازاني ، شروح التلخيص ، دار الكتب العالمية ، بيروت ، 1992، ج1، ص 182 وما بعدها .
- <sup>51</sup> — القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 11.
- <sup>52</sup> — المصدر نفسه ، ص 12.
- <sup>53</sup> — د. مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب، ص 110.
- <sup>54</sup> — القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 78.
- <sup>55</sup> — المصدر نفسه ، ص 78.
- السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص 414 و ما بعدها .
- <sup>56</sup> — القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 13، 14.
- <sup>57</sup> — أبو العباس : محمد بن يزيد أبو العباس المبرد ( 210 هـ — 285 هـ ) .
- الكندي : فيلسوف عربي ، كنيته أبو يوسف ، و اسمه يعقوب بن إسحاق ( ت 253 هـ ) .
- ينظر هامش : — د. مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب ، ص 126.
- القزويني الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 46.
- <sup>58</sup> — القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، ص 14.
- <sup>59</sup> — المصدر نفسه ، ص 84.
- <sup>60</sup> — المصدر نفسه ، ص 15، 16.
- <sup>61</sup> — المصدر نفسه ، ص 16.